المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

Royaume du Maroc

Inppplc
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

رسالة النزاهة رقم 5

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

مارس 2024

كلمة الرئيس

تميزت بداية سنة 2024 بنشر العديد من المؤشرات الدولية، من بينها مؤشر إدراك الفساد (IPC) لمنظمة الشفافية الدولية، والذي يعد مؤشرًا مرجعيًا في هذا المجال، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ذات الصلة بمجال محاربة الفساد، كتلك المتعلقة بالحرية الاقتصادية أو مؤشر برتلسمان للتحولات (BTI) المعتمد في تقييم جودة الديمقراطية الأداء الاقتصادي والتدبير السياسي.

كما قامت العديد من المنظمات في ذات السياق بنشر دراسات وتقارير تتناول موضوع الفساد وتأثيره على الاقتصاد في العالم، بما في ذلك تأثير هذه الظاهرة على الاقتصاد المغربي، وآخرها الدراسة التي أجراها البنك الدولي لدى المقاولات.

وتؤكد نتائج هذه الدراسات والمؤشرات، بالإضافة إلى التحليل الموضوعي للبيانات الكمية، الاتجاه السائد، خلال هذه السنوات الأخيرة، والمتسم بالركود أو بالأحرى التقهقر في وضعية الفساد ببلادنا. وهو معطى أضحى واقعا بنيويا مع مرور الوقت، الأمر الذي يكرس المفارقات بين هذا الاتجاه السلبي المستمر، من جهة، والتزامات السلطات المغربية والجهود المبذولة من طرف مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية، بما في ذلك المؤسسات التي أخذت على عاتقها تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب في مواجهة جرائم الفساد، من جهة ثانية.

ولا يمكن للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين، وخاصة الأكثر هشاشة منهم وكذا المجتمع المدني، أن يقبلوا بهذه المفارقة وأن يتقبلوا وضعا يحرمهم من حقهم في فرص الازدهار المهمة، في ظل العدالة والتنمية المستدامتين للجميع. فثقتهم تتضاءل شيئا فشيئا؛ إذ يعتبرون بعد مرور كل هذه السنوات وتعاقب المخططات الحكومية والاستراتيجيات المتعلقة بالوقاية من الفساد ومحاربته، أن الوعود التي تم إطلاقها بخصوص محاصرة هذه الظاهرة لم يتم الوفاء بها. ومن الواضح أن هذا التوجه نحو الإدراك المتفاقم للفساد يؤثر على السلوكيات بتوجيهها نحو الممارسات غير المشروعة على حساب تطوير القدرات على مقاومة الفساد.

وتشدد الهيئة مرة أخرى، من خلال تحليل عميق لهذه الوضعية وللعوامل الرئيسية التي تسهم في استمرارها، وبناءً على التوقعات والتوصيات الاستراتيجية، على ضرورة تغيير المقاربة والشروع عاجلاً في تفعيل الدينامية الجديدة المقترحة، والتي تستند إلى رؤية واضحة وطموحة، يتم تنزيلها بما يضمن نتائج وآثار ملموسة وملحوظة، بما في ذلك على المدى القصير، وهو شرط لا محيد عنه لاستعادة الثقة وضمان تحقيق التعبئة الشاملة في محاربة هذه الظاهرة.

وتتطلع هذه المقاربة الجديدة إلى أن تكون شاملة لتستجيب للتعقيدات التي تكتنف هذه الظاهرة وتجلياتها، من خلال تغطية الأبعاد المختلفة ذات الصلة بالتربية والتوعية والوقاية والردع والزجر، مع اعتماد مقاربات ملائمة لكل مجال ولكل فئة مستهدفة على حدة، بمن فيهم المواطنين والمرتفقين وعالم الأعمال والمجال السياسي والفاعلين العموميين، بالإضافة إلى مجالات التشريع والعدالة وإنفاذ القانون. مع مواكبة كل ذلك بتعميق المعرفة الموضوعية بهذه الظاهرة، وبالابتكار والتحول الرقمي باعتبارهما توجهين استراتيجيين.

ونظرًا للطبيعة الشمولية للمقاربة، ولمنظورها متعدد الأبعاد والفاعلين، ونظرًا أيضًا للوعي بضرورة تحقيق نتائج وتأثير ملموسين، واللذين لا يمكن تحقيق دينامية من دونهما، فإنه يجب أن يؤطر هذه المقاربةَ عاملان أساسيان وهما:

- الالتقائية والتناسق والتكامل المؤسساتي مع مفصلية الأدوار المسؤوليات؛
- الأخذ بعين الاعتبار لعامل الزمن في استعادة الثقة والقدرة على احتواء واستحضار التعقيدات المتزايدة لهذه الظاهرة وللممارسات المرتبطة بها والتي أصبحت تستفيد من التطور التكنولوجي ومن الشبكات المالية والمعاملات الرائجة على الصعيد الدولي.

وأخيرًا، وكما تم الإعلان عنه بمناسبة نشر العدد الرابع من رسالة النزاهة، تؤكد الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، على أن بلادنا تمتلك من منظور دقة تحليل وتقييم السياسات العمومية، مكتسبات في حاجة إلى تعزيزها من أجل المضي قدمًا في المسار الصحيح، كما تتوفر على مقاربة استراتيجية من الجيل الجديد تتحدد فيها التوجهات على المدى البعيد وترصد الأولويات لتحقيق النتائج المرجوة على المدى القصير.

كل هذا يزرع الأمل لدينا كي نجعل سنة 2024 نقطة تحول عميق يسير بنا نحو حقبة جديدة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته؛ حقبة تندرج فيها ظاهرة الفساد في منحنى تنازلي قوي ومستدام، يجعل من بلادنا مثالا يحتذى به على الصعيد الدولي، ويضمن لجميع مواطنينا من الأجيال الحالية والمستقبلية، ظروف الكرامة والازدهار والرخاء.

محمد بشير الراشدي

[مجلس الهيئة ولجانه]

01	السنة 2024	10
اجتماعا للمجلس		اجتماعات اللجان الدائمة بما فيها اللجنة التنفيذية

عقد مجلس الهيئة يوم 30 يناير اجتماعه الثالث عشر والأول خلال سنة 2024. وكان مناسبة لمناقشة و اتخاذ قرارات بشأن عدة مواضيع ذات أهمية قصوى، خاصة ما يتعلق منها ببرامج العمل وأشغال اللجان الخمس الموضوعاتية المكونة من أعضاء المجلس. كما اتخذ المجلس قرار المصادقة على ثلاث مذكرات تفاهم تتعلق بما يلي:

- **القرار رقم 27-م هـ. 2024/13:** المصادقة على مذكرة تفاهم في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة الأردنية الهاشمية؛
- **القرار رقم 28- م هـ.2024/13:** المصادقة على مذكرة تفاهم في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية وهيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية؛
- **القرار رقم 29- م هـ.2024/13:** المصادقة على مذكرة تفاهم في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع بجمهورية الغابون.

[ظاهرة الفساد – مستجدات]

تحليل مفصل لمؤشر إدراك الفساد على المستوى الوطني

نشرت منظمة الشفافية الدولية نهاية يناير الماضي تقريرها حول جهود مكافحة الفساد في العالم لعام 2023.

بداية وبالرجوع قليلا لعام 2018، احتل المغرب المرتبة 73 من بين 180 دولة في مؤشر إدراك الفساد الصادر عن هذه المنظمة، حيث حصل على الدرجة 43 من أصل 100. وارتبط هذا الأداء بشكل خاص باعتماد قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والعضوية في شراكة الحكومة المفتوحة.

لكن منذ ذلك الحين، شهدت البلاد تراجعا على مستوى هذا المؤشر.

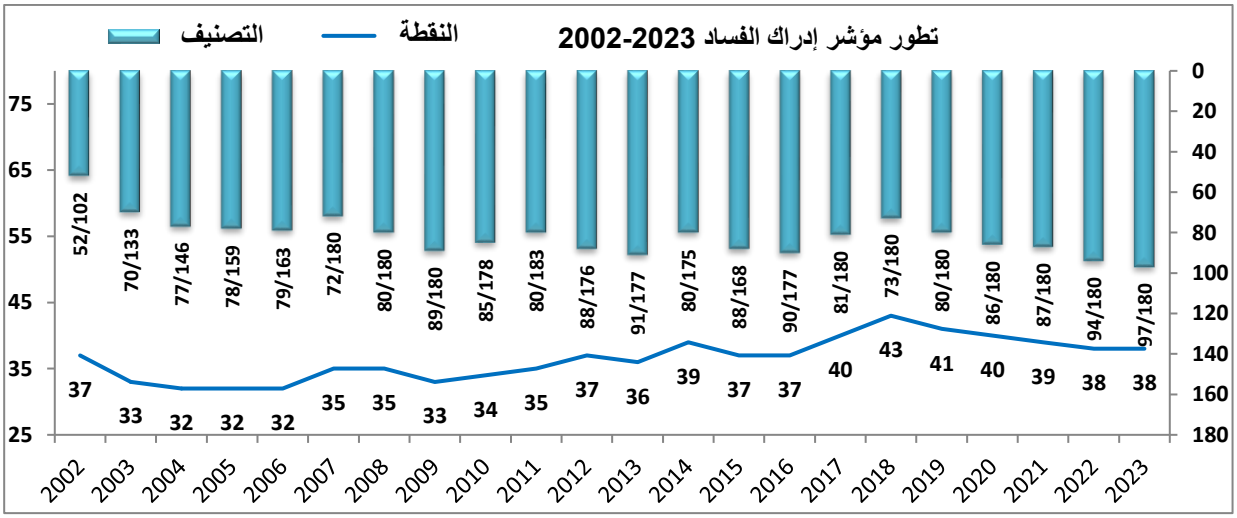

	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الدرجة	**38**	38	39	40	41	43	40	37	37	39	37	37
التصنيف	**97**	94	87	86	80	73	81	90	88	80	91	88
عدد الدول	**180**	180	180	180	180	180	179	176	168	175	177	176

ويبرز تحليل النتائج التي حصل عليها المغرب على مستوى هذا المؤشر الملاحظات التالية:

- سجل المغرب سنة 2023 استقرارا في تنقيطه (100/38)، كما تراجع في الترتيب العالمي ب 3 مراكز محتلا بذلك 180/97 مقابل 180/94 العام السابق. واصل المغرب تراجعه في الترتيب للسنة السادسة على التوالي ب 24 مركزا مع فقدانه لخمس نقط؛
- منذ سنة 2012، كسب المغرب درجة واحدة فقط على مستوى التنقيط بينما خسر 9 مراكز في تصنيفه؛
- يعزى هذا التراجع في التصنيف أساسا للتراجع المسجل في مؤشر أنماط الديمقراطية (V-DEM) ومؤشر الدليل الدولي لمخاطر الدول واللذان يعتبران من المصادر المعتمدة في حساب مؤشر إدراك الفساد؛
- لا تزال درجة المغرب أقل من المتوسط العالمي (100/43)؛
- احتل المغرب ترتيبا متوسطا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث جاء في المركز العاشر من بين 18 دولة، دون أي تغيير يذكر مقارنة مع العام السابق ويعادل تنقيطه المتوسط الإقليمي للمنطقة 100/38؛
- احتل المغرب المركز السابع عشر من بين 53 دولة إفريقية، وخسر مركزين مقارنة بعام 2022 إذ تقدمته ثلاث دول في الترتيب وهي ساحل العاج وتنزانيا وليسوتو، فيما تراجعت خلفه إثيوبيا. يبلغ المتوسط الإفريقي على مستوى المؤشر 100/33.

تظهر النتائج التي حصل عليها المغرب على مستوى مختلف المصادر المكونة لمؤشر إدراك الفساد العناصر التالية:

- حافظ المغرب على نفس التنقيط مقارنة مع سنة 2022 على مستوى أربعة مصادر (BTI، وWJP، وEIU، وGI)؛
- سجل تراجعا على مستوى مصدرين (PRS وV-DEM)؛
- حقق تقدما على مستوى مصدر واحد (WEF).

الدرجة حسب المصدر	درجة المصدر2021	درجة المصدر2022	درجة المصدر2023	2023/2022
مؤشر التحول (BTI)	29	29	29	0
مؤشر التحول - مؤسسة برتلسمان • بالنسبة للسؤال حول ملاحقة التجاوزات التي يرتكبها موظفو الدولة، فإن المغرب يندرج في فئة "المسؤولون الذين ينتهكون القانون ويعرضون أنفسهم للفساد لا تتم متابعتهم بشكل كافٍ، ولكنهم يجذبون في بعض الأحيان صورة سيئة". • بالنسبة للسؤال المتعلق بسياسة مكافحة الفساد، فإن المغرب يتواجد بين التصنيفين التاليين "عدم قدرة الحكومة على احتواء الفساد وعدم وجود آلية للنزاهة" و"الحكومة جزئيا غير راغبة وغير قادرة على احتواء الفساد في حين أن آليات النزاهة القليلة المطبقة في الغالب غير فعالة"				
الدليل الدولي لمخاطر الدول (PRS)	50	50	48	-2
الدليل الدولي لمخاطر الدول [1] • الانخفاض المسجل سنة 2023 أثر سلبا على تنقيط هذا المصدر في حساب تنقيط المغرب على مؤشر إدراك الفساد ورغم أن الانخفاض شمل فقط الأشهر الثلاثة الأخيرة (يونيو ويوليو وأغسطس)، إلا أن تأثيره كان واضحا على تنقيط الدليل الدولي لمخاطر الدول الذي انخفض من 50 إلى 48 فاقدا نقطتين (-2).				
المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)		43	45	+2
استطلاع الرأي بين كبار المديرين التنفيذيين - المنتدى الاقتصادي العالمي • كسب المغرب نقطتين على مستوى هذا المصدر مقارنة بمؤشر مدركات الفساد لسنة 2022.				
مؤشر سيادة القانون (WJP)	36	36	36	0
• ارتفاع درجة مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية (WJP) ب +0.004 نقطة مقارنة بالعام السابق. وفي التصنيف العالمي، انتقل المغرب من المركز 94 من أصل 140 عام 2022 إلى المركز 92 من أصل 142 عام 2023، حائزا على أربعة مراكز يعزى هذا التقدم أيضا إلى العامل رقم 2 "غياب الفساد". لكن لم يكن لهذا التقدم أي تأثير على تنقيط المصدر في حساب مؤشر إدراك الفساد.				
الدليل العالمي لمخاطر الدول (CRS)	37	37	37	0
الدليل العالمي لمخاطر الدول - وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست • بالنسبة للمغرب، ظل تنقيط المغرب في هذا المصدر مستقرا عند النقطة 3 منذ عام 2017، وكذلك تنقيطه المحتسب من طرف منظمة الشفافية العالمية والذي ظل مستقرا عند النقطة 37 وذلك منذ سنة 2016.				
تصنيف المخاطر للدول - (GI)[2]	35	35	35	0
• بالنسبة لهذا المصدر، شهدت درجة المغرب شبه استقرار منذ سنة 2013، وكنتيجة لذلك ظل تنقيطه المحتسب من طرف منظمة الشفافية العالمية مستقرا منذ عام 2017، حيث استقر عند الدرجة 35. ولم يكن للانخفاض المسجل منذ عام 2020 أي تأثير على تنقيط المصدر في حساب مؤشر إدراك الفساد.				
مشروع أنماط الديمقراطية (V-DEM)	47	37	36	-1
مؤشر الفساد السياسي سجل المغرب انخفاضا بمقدار -0.017 نقطة في مؤشر الفساد السياسي V-DEM، مما أثر على درجة هذا المصدر المحتسبة في التنقيط العام للمغرب في مؤشر إدراك الفساد حيث سجل تقهقرا بنقطة واحدة منتقلا من 37 سنة 2022 إلى 36 سنة 2023.				

[1] الفترة التي قامت منظمة الشفافية الدولية بتقييمها لحساب مؤشر الفساد لعام 2023 هي من سبتمبر 2022 إلى أغسطس 2023.

[2] تستخدم منظمة الشفافية الدولية (TI) تقديرات المكون "الفساد" ل ICRG في حساب مؤشر الفساد.

مؤشرات أخرى حديثة (خارج المؤشرات التي تم تقديمها أعلاه) تؤكد نفس التوجه:

مؤشر الحرية الاقتصادية

- أظهر تنقيط المغرب تراجعا في مجال الحرية الاقتصادية منذ 2022، بعد تطور إيجابي بين سنتي 2015 و2021 إذ بلغ تنقيطه في مؤشر الحرية الاقتصادية 56.8 نقطة، أي بتراجع قدره 1.6 نقطة مقارنة بسنة 2023.
- ومن حيث الترتيب، يحتل المغرب المركز 101 عالميا من أصل 184 دولة والتاسع من أصل 14 على مستوى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
- لا يزال تنقيط المغرب خلال سنة 2024 أقل من المتوسط العالمي (58.6) وكذا متوسط منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط البالغ 57.4.
- وفقا للمؤشر، يعتبر الاقتصاد المغربي عموما "غير حر" خلال سنة 2024.

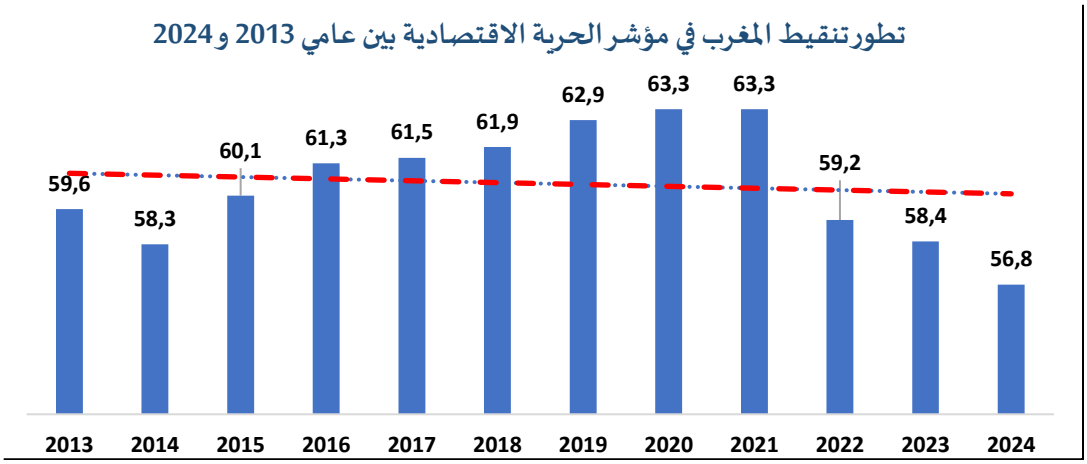

البحث الميداني للبنك الدولي المتعلق بالمقاولات لسنة 2023

احتل الفساد المرتبة الثانية من ضمن العوائق الرئيسية المصرح بها من قبل المقاولات في المغرب، حيث أعلنت 15.7% منها أن الفساد هو العائق الرئيسي أمامها.

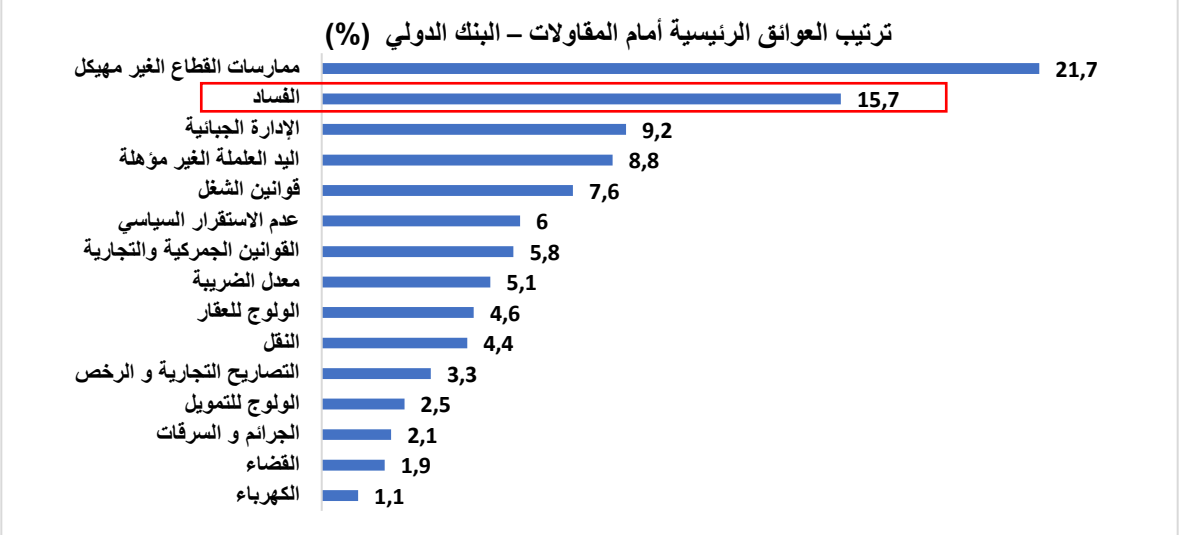

إضافة إلى ذلك، أفادت 29.6% من المقاولات التي تم استجوابها أنها تلقت طلبًا لدفع رشاوى في إطار 6 تعاملات مع القطاع العام تتعلق بالحصول على خدمات عمومية، تصاريح، تراخيص والضرائب.

تظهر تحليلات مختلف المؤشرات المتعلقة بالفساد والحكامة والمواضيع ذات الصلة أن نتائج المغرب على مستوى التنقيط وعلى مستوى الترتيب لا تزال متباينة إلى حد كبير لمدة عقدين من الزمن، وبشكل عام أقل من الانتظارات والأهداف المسطرة من طرف السلطات والمؤسسات ذات الصلة.

[تسليط الضوء على موضوع محدد]

القطاع الخاص المغربي، بين مخاطر التعرض للفساد ورافعات الأداء

من المعلوم أن الفساد يؤثر على ثقة المستثمرين ومناخ الأعمال، وينعكس ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني. وبقدر ما يهم الفساد القطاع الخاص في حد ذاته، بقدر ما يطال أيضا علاقة الفاعلين الاقتصاديين بالإدارة. لمواجهة هذا الوضع، يتعين اعتبار القطاع الخاص كفاعل لا غنى عنه في تفعيل أهداف الوقاية من الفساد ومحاربته على المستوى الوطني.

والمؤكد أن القطاع الخاص يواجه هذه المعضلة سواء في إطار التعاملات بين الفاعلين الاقتصاديين، أو بسبب تفاعلاته المتعددة والدائمة مع الإدارة (طلبات التراخيص، الرخص، المشاركة في الصفقات العمومية).

بموجب الصلاحيات الممنوحة لها بمقتضى القانون 19-46، خصوصا تلك المتعلقة بالمبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات الوقاية من الفساد ومحاربته، تخصص الهيئة، في إطار التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، دعامة موجهة بشكل كلي للنهوض بالنزاهة والحكامة الجيدة والأخلاقيات في عالم الأعمال؛ حيث توجّه جهودها بهذا الخصوص نحو تثبيت ومأسسة إطار "للحوار بين القطاعين العام والخاص"، استنادًا إلى مقاربة جديدة للتوعية والتعبئة والمشاركة ومواكبة المقاولات، من خلال إجراءات مناسبة وفعالة، وفي إطار تعاون وثيق بين ممثلي القطاع الخاص والسلطات العمومية.

يتعين الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بممارسات الفساد التي تلقي بثقلها بشكل متزايد على المقاولات

1. **مخاطر عملية:** فقدان التنافسية بسبب اللجوء إلى الفساد للظفر بالصفقات على حساب الاستثمار وتنمية القدرات وعوامل التنافسي.
2. **مخاطر التعرض للعقوبات المدنية والجنائية:** مع تنامي الوعي الذي تجلى في توجهات المنتظم الدولي والتزامات المغرب المنبثقة عن هذه التوجهات، فإن السلطات العمومية مدعوة إلى تعزيز نظام مكافحة الفساد الوطني بشكل متزايد، مما قد تتزايد معه فرص التعرض لمخاطر العقوبات.
3. **مخاطر متعلقة بالسمعة.**
4. **مخاطر تجارية:** بالنسبة للمقاولات المشاركة في الصفقات، وبشكل أكبر المقاولات المعنية بمعاملات دولية تتسم بالفساد (فقدان العقود، "قوائم سوداء" والاستبعاد من الأسواق).
5. **مخاطر متعلقة بالتعرض للقوانين العابرة للحدود** تعتمد العديد من الدول قوانين يمتد تطبيقها إلى خارج حدودها، خاصة من أجل حماية اقتصاداتها ومقاولاتها من المنافسة الدولية. ويمكن لهذه القوانين، ونخص منها الأمريكية والبريطانية والفرنسية، أن يكون لها تأثير على مقاولاتنا الوطنية.

UKBA FCPA

Loi SAPIN

التزام القطاع الخاص منذ ربع قرن في المجهود الوطني لمكافحة الفساد

- √ **مساهمة القطاع الخاص الوطني في الحوار العمومي المتعلق بمكافحة الفساد من خلال**: تنظيم العديد من اللقاءات والفعاليات الترافعية وتعزيز الأخلاقيات حول مواضيع متعلقة بحق الوصول إلى المعلومة ودور هيئات محاربة الفساد وتنازع المصالح والتوعية ومحاربة الفساد الجنسي ودور التدقيق في الوصول إلى المعلومة واحترام المصالح وقواعد الحكامة.
- √ **في نفس السياق، تمثل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مثالًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الحكامة الجيدة وتحسين مناخ الأعمال**: من خلال تقديم خارطة طريق في أفق 2026، تتضمن محورًا شاملا يهدف إلى تعزيز الأخلاقيات والنزاهة والوقاية من الفساد.
- √ **إشراك القطاع الخاص الوطني في إعداد وتتبع الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد**: من خلال مشاركته الفعالة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد لسنة 2015، بدءًا من مرحلة التشخيص حتى صياغة الاستراتيجية وأولوياتها (بما في ذلك البرنامج رقم 8 الخاص بعالم الأعمال)، ثم مشاركة الاتحاد العام لمقاولات المغرب كعضو في اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد.
- √ **إعداد خطة شاملة لمحاربة الفساد من طرف هيئات الرقابة في القطاع المالي** (البنوك، وشركات التأمين، وسوق الرساميل) بتعاون مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

تحديات يتعين مواجهتها لتعزيز النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته في عالم الأعمال

01

- إصلاحات تشريعية وتنظيمية ضرورية لتعزيز مناخ الأخلاق والحكامة المسؤولة والوقاية من الفساد.
- تحسين إطار المساءلة في الصفقات العمومية.
- تعزيز الحق في الحصول على المعلومات والبيانات العمومية.

02

- مواكبة جهود التبسيط وإلغاء التراخيص والإجراءات التي لا أساس لها من الناحية القانونية، وتعزيز قابلية الاعتراض على الإجراءات الإدارية والتحول الرقمي.
- تعزيز آليات الطعن ضد حالات الفساد، وكذلك ضمانات حماية المبلغين عن الفساد ومثيري الانتباه.

03

- تعزيز المعرفة لتحديد بؤر الفساد التي تواجه المقاولات .
- مواكبة تطوير قدرات القطاع الخاص من خلال التوعية والتدريب وتوفير دليل وأدوات ملائمة لتسهيل تنفيذ أنظمة مكافحة الفساد.

04

- ترسيخ ومأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص في مجال الحكامة الجيدة والوقاية من الفساد ومحاربته: وضع خريطة لمخاطر الفساد في مجال الاستثمار والأعمال.
- القطاع المالي، تجربة رائدة، رافعة للنهوض بمبادئ النزاهة في النسيج الاقتصادي.

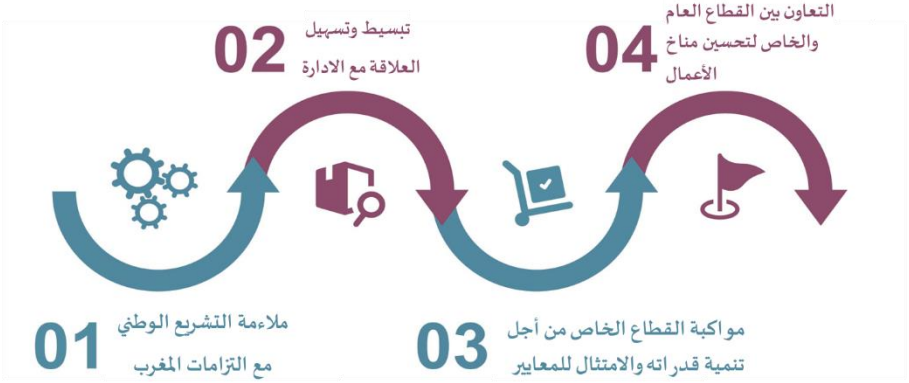

[إضاءة خاصة]

البحث الوطني حول الفساد المنجز من قبل الهيئة: خلاصة نتائج 1100 مقابلة

قامت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بإجراء دراسة بهدف قياس مدى انتشار ومتابعة تطور ظاهرة الفساد في المغرب (لدى 6000 من المواطنين القاطنين والمقيمين بالخارج من جهة، والمقاولات من جهة أخرى). واستهدفت هذه النسخة الثانية من الدراسة الوطنية حول الفساد حوالي 1100 مقابلة بين 2 ماي 2023 و3 غشت 2023، بهدف رصد بؤر الفساد التي تواجه المقاولات بالمغرب، في أفق تعزيز السياسات وتطوير آليات فعالة لمكافحته. **وأكدت نتائج هذا البحث الوطني، ليس فقط استمرار وجود تصور سلبي لوضع الفساد في المغرب، ولكن أيضا التصريح بالتعرض الكبير لأفعال الفساد.**

تعتبر 68 في المائة من المقاولات المعنية بالدراسة أن الفساد منتشر أو منتشر جدا بالمغرب، عكس 8 في المائة التي عبرت عن رأي مخالف (قليل الانتشار أو قليل الانتشار جدا)

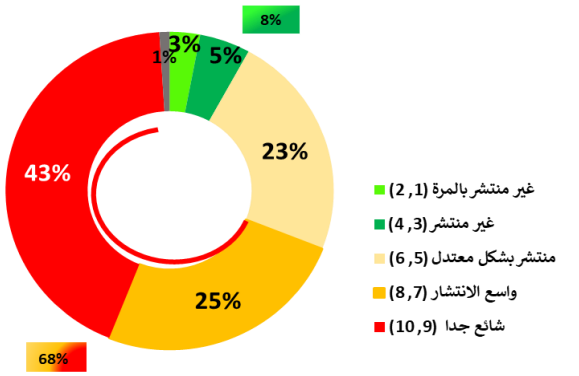

تصرح 23 في المائة من المقاولات أنها تعرضت لشكل من أشكال الفساد خلال الأشهر الإثني عشر الماضية.

تعتبر المقاولات موضوع الدراسة أن المجالات **الثلاثة الأكثر عرضة للفساد هي: (1) الرخص والمأذونيات والتراخيص (2) الصفقات و(3) التوظيف.**

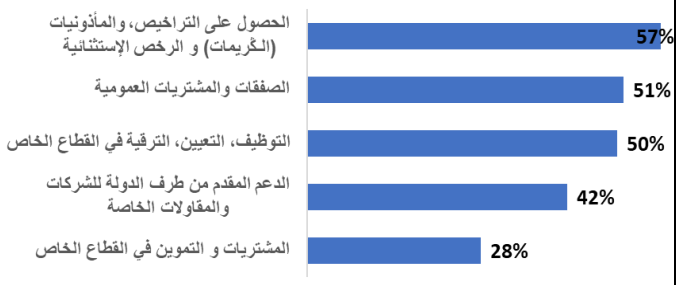

وتعتقد 45 في المائة من المقاولات بارتفاع الفساد خلال السنتين الماضيتين بالمغرب مقابل 27 في المائة التي تعتقد بتراجعه.

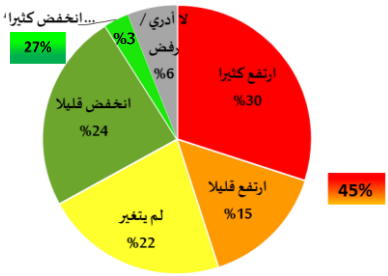

ويبقى حق المقاولة في الوصول إلى خدمة السبب الأول لهذه الظاهرة:

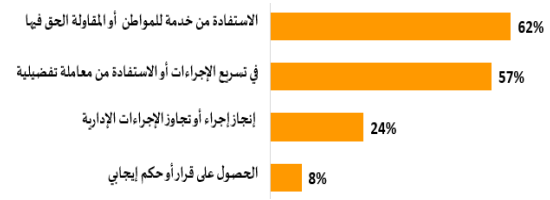

فقط 6 في المائة من المقاولات صرحت بأنها تعرضت لحالة من حالات الفساد وقامت بوضع شكاية، و أقل من 3 في المائة منها قامت بالتبليغ عن الفساد الذي تعرضت له.

ويبقى غياب فعالية تقديم الشكايات والاستهانة بالفساد والخوف من عو اقبه السلبية على المقاولة، من بين الأسباب الثلاثة وراء ضعف شكايات وتبليغات المقاولات المستطلع آراؤها.

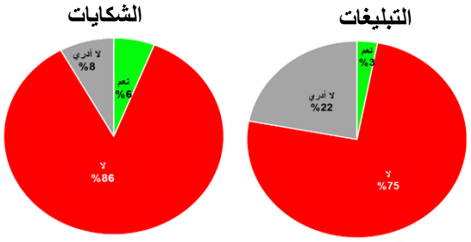

[الحدث] لقاءات وطنية

[7/1]

الوقاية ومكافحة الفساد: رافعة أساسية لتحرير الطاقات من أجل التنمية

بورصة الدار البيضاء، 28 فبراير 2024

حل السيد محمد بشير الراشدي ضيفا على ندوة تم تنظيمها يوم 28 فبراير ببورصة الدار البيضاء حول موضوع وقع الشفافية والحكامة المسؤولة على تنمية المقاولات والاقتصاد الوطني.

شكلت هذه الندوة مناسبة لاستعراض وضعية الفساد واستظهار العوامل الموضوعية الداعمة لأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته باعتبارها رافعة أساسية لتحرير طاقات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أبرز السيد محمد بشير الراشدي الدور المحوري للقطاع الخاص كشريك رئيسي في التعاون مع القطاع العام لتعزيز قواعد الحكامة الجيدة وتعزيز الأخلاقيات في عالم الأعمال، من أجل حماية المقاولات الوطنية من مخاطر ممارسات الفساد بشكل عام، وخاصة منها المخاطر المرتبطة والتعرض المتزايد **للقوانين العابرة للحدود الوطنية**.

ومن خلال استعراضه للمكتسبات التي يتعين ترسيخها والرافعات القوية المتاح تسخيرها، خلص السيد الراشدي إلى كون الفرص متاحة للانخراط في مسار مفعم بالأمل في مستقبل يؤسس لمرحلة جديدة من محاربة الفساد، أكثر إنتاجية وفعالية من حيث النتائج والتأثيرات الإيجابية على التنمية المدمجة والمستدامة، بهدف **ضمان سياق أكثر أمانًا وجاذبية للاستثمار وريادة الأعمال** ومنتج للقيمة من أجل التنمية الاقتصادية لبلادنا والإنصاف والازدهار الشامل لكل المواطنين.

[الحدث] لقاءات وطنية

[7/2]

السيد محمد بشير الراشدي يحل ضيفا على مؤسسة الفقيه التطواني تحت عنوان "لنجعل من سنة 2024 سنة الانتقال نحو مرحلة جديدة لمحاربة الفساد

سلا، 27 يناير 2024

حل السيد محمد بشير الراشدي، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ضيف شرف على مؤسسة الفقيه التطواني في لقاء من تنظيم المؤسسة تحت عنوان "**لنجعل من سنة 2024 سنة الانتقال نحو مرحلة جديدة لمحاربة الفساد**". وخلال هذا اللقاء، استعرض رئيس الهيئة وضعية الفساد بالمغرب والتوجهات الاستراتيجية للهيئة في مجال مكافحة الفساد، كما تطرق إلى الرهانات والآفاق ذات الصلة.

ومن بين ما أكد عليه الرئيس ضرورة إخراج نص قانوني يؤطر وضعيات تنازع المصالح؛ من حيث توضيح مفهومه، والتصريح بحالاته، وحصر الإجراءات المتخذة لتغطية مخاطره، والعقوبات المقررة لمواجهة حالات الاستفادة من المنافع غير المشروعة عند الاقتضاء. بالإضافة إلى ذلك، أشار رئيس الهيئة، خلال هذا اللقاء، إلى أهمية وضع إطار مناسب لمحاربة الإثراء غير المشروع في احترام تام للحقوق الدستورية للمواطنين، من خلال تعليل المصدر المشروع للزيادة الكبيرة التي تطرأ على الثروة خلال مرحلة ممارسة المسؤولية.

وعرف هذا اللقاء أيضا التطرق لعدة مجالات أخرى، من بينها المراجعة الجذرية لمنظومة التصريح بالممتلكات. وفي الختام أكد السيد الراشدي على أهمية إذكاء الدينامية الجماعية ومضاعفة جهود جميع الجهات المعنية، في أفق جعل سنة 2024 مرحلة تحول في محاربة الفساد بالمغرب.

[الحدث] لقاءات وطنية

[7/3]

السيد محمد بشير الراشدي في ندوة حول موضوع: "الوقاية من الفساد ومحاربته: ضرورة اجتماعية من أجل تنمية مستدامة" بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق بالدار البيضاء

الدار البيضاء، 01 مارس 2024

مشاركة السيد محمد بشير الراشدي في ندوة حول موضوع: "الوقاية من الفساد ومحاربته: ضرورة اجتماعية من أجل تنمية مستدامة"، يوم فاتح مارس 2024 كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق بالدار البيضاء.

خلال هذه الندوة، ذكَّر رئيس الهيئة بوضعية الفساد في المغرب كما هي متصورة لدى مختلف مكونات المجتمع، مؤكدا على **دور الشباب في مكافحة الفساد**، معتبرا أنهم يمثلون عنصرا هاما في المجتمع لهم احتياجات ومصالح مشتركة، كما لهم منظورهم وتصورهم الخاص بها. ومن هذا الموقع، يطمحون إلى العيش في بيئة يسودها الإنصاف وتكافؤ الفرص، للمساهمة في خلق الثروة وتحقيق المزيد من الرخاء للجميع، الأمر الذي يتطلب التزامهم بترسيخ قيم النزاهة والشفافية.

بعد ذلك، استعرض رئيس الهيئة الرؤية الجديدة التي تتميز بطموحها وصلابة المرتكزات التي تدعم التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته. كما قدَّم تنظيم عمل الهيئة ومهامها للاضطلاع بدورها الدستوري والقانوني في مجال التوجيه والإشراف والتنسيق وضمان تتبع التنفيذ. وهي الأدوار الأساسية الضامنة للانسجام والالتقائية وكفاءة السياسات العمومية .واختتم السيد الراشدي كلمته بالتأكيد على أن مكافحة الفساد تتطلب مقاربة تشاركية شاملة في إطار التكامل ومفصلية الأدوار والمسؤوليات.

[الحدث] لقاءات وطنية

[7/4]

السيد محمد بشير الراشدي في لقاء حول وضعية الفساد بالمغرب وأسس الانتقال نحو مرحلة جديدة في مكافحته بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - المحمدية

المحمدية، 07 مارس 2024

في إطار تعبئة مختلف مكونات المجتمع، وعلى الخصوص الشباب والتعريف بالهيئة ونطاق عملها لدى العموم، عقد **السيد محمد بشير الراشدي**، يوم 07 مارس 2024 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، لقاء حول وضعية الفساد بالمغرب وأسس الانتقال نحو مرحلة جديدة في مكافحته.

وقد كان هذا اللقاء مناسبة لاستعراض وضعية الفساد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وكذا مناسبة لتقديم البحث الوطني الذي أنجزته الهيئة الوطنية للنزاهة وأهم نتائجه التي جاءت مؤكدة استمرار الإدراك السلبي لوضعية الفساد بالمغرب، وكذا نسبة عالية للتعرض لممارسات الفساد.

وتطرق السيد الراشدي أيضا لمجال عمل الهيئة والمهام المخولة لها بموجب القانون رقم 46.19؛ حيث كانت موضوع نقاش غني مع مجموعة كبيرة من الفعاليات الجامعية والباحثين والطلبة وممثلي المنابر الإعلامية.

وعرف اللقاء أيضا مطارحة عدة قضايا ومواضيع؛ حيث تم التأكيد على معالجتها في إطار التوجهات الاستراتيجية الجديدة لسياسة الدولة في هذا المجال، مع إيلاء اعتبار خاص لاستراتيجية الهيئة في مجال التواصل التي تتهيأ لإطلاقها.

[الحدث] لقاءات وطنية

[7/5]

الهيئة الوطنية للنزاهة تنظم دورة تكوينية حول الصحافة الاستقصائية

ضاية الرومي، من 29 يناير إلى 2 فبراير 2024

نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها دورة تكوينية لمدة خمسة أيام حول **الصحافة الاستقصائية وعلاقتها بمحاربة الفساد**، وذلك من 29 يناير إلى 2 فبراير 2024. وقد سلطت هذه المبادرة الضوء على أهمية هذا الصنف من الصحافة التي تتجاوز الوظيفة الإخبارية من أجل تمكين الولوج إلى الحقيقة التي تكمن وراء الأحداث، من خلال محاولة الكشف عن الحقائق التي يسعى بعض الأشخاص أو الهيئات إلى إخفائها، وتقديمها من خلال **معلومات موثوق** بها.

وقد تم تنظيم هذه الدورة التكوينية من أجل تعزيز قدرات مجموعة أولى من الصحافيين في القيام **بتحقيقات فعالة ومؤثرة**، وتحسيسهم بأهمية احترام المهنية وأخلاقيات مهنة الصحافة، مع الانصراف نحو البحث عن كشف الحقائق. كما تم تكوين الصحافيين المستفيدين من هذه الدورة حول القواعد التي يتعين احترامها ووسائل الحماية القانونية في ممارسة مهامهم.

وتوزعت أشغال الدورة على حصص، صباحية ومسائية، شملت المحاور التالية:

- **مدخل في الصحافة الاستقصائية؛**
- **البحث والاستقصاء:** بناء قاعدة للمصادر واستخدام السجلات العامة والحكومية والدولية لإجراء التحقيق الاستقصائي تقديم طلبات دولية تحت قوانين حرية تداول المعلومات للحصول على وثائق سرية أو محجوبة عن الجمهور؛
- **تقنيات العمل الاستقصائي:** مقابلات التحقيق الاستقصائي، وتنظيم وكتابة تقرير التحقيق الاستقصائي، التقرير الصحفي بمساعدة الحاسوب، والربورتاج والأخلاقيات المهنية، والاعتبارات الأخلاقية: القضايا القانونية المتعلقة بحماية المصادر وإعداد الصحفيين لمواجهة التداعيات السلبية في حالة الكشف عن الفساد.

وتندرج هذه المبادرة في إطار جهود الهيئة لتقديم مساعدتها لمختلف الفاعلين المعنيين بمكافحة الفساد بالمغرب؛ وجاءت كتفعيل لإحدى توصيات التقرير الموضوعاتي الذي تم نشره مؤخرا تحت عنوان: **" الصحافة الاستقصائية بالمغرب: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد".** كما تسعى الهيئة إلى تنظيم دورات تكوينية أخرى، وإعداد دليل شامل حول الصحافة الاستقصائية في مجال محاربة الفساد.

[الحدث] لقاءات دولية

[7/6]

الهيئة الوطنية للنزاهة تشارك في الدورة 11 للقمة العالمية للحكومات

دبي، من 12 إلى 14 فبراير 2024

شاركت الهيئة في الدورة ال 11 للقمة العالمية للحكومات تحت شعار"استشراف حكومات المستقبل"، بحضور عدد من رؤساء الدول و140 حكومة وكذا 85 منظمة دولية و إقليمية وعالمية.

وتهدف هذه القمة إلى استقطاب المفكرين الكبار وصانعي القرارات من أجل تقاسم الأفكار والتجارب المتقدمة، بهدف استشراف الفرص والتحديات، من خلال التطرق إلى القضايا العاجلة في العالم، وذلك باعتماد مقاربة مشتركة لتحسين العمل الحكومي وتعزيز التعاون بين حكومات العالم بأكمله، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في الأفكار المبتكرة والطاقات المبدعة القادرة على إيجاد حلول مبتكرة لتحديات التنمية والاستجابة لتطلعات الشعوب في حياة كريمة ومستقبل أفضل.

وقد تطرقت الندوات التي نظمت بمناسبة هذه القمة إلى الصحة العالمية والخدمات الحكومية والإدارة الحكومية العربية ومستقبل النقل والمالية العمومية في البلدان العربية ومستقبل التعليم ومستقبل الفضاء والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي ومستقبل العمل والاقتصادات الناشئة وحكامة الجيوتكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة والقمة العربية للقادة الشباب.

وبالموازاة مع ذلك، تم التركيز على التحديات الاستراتيجية ومن بينها تحديات الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد، والتي تشكل مخاطر وفرصا في الوقت نفسه يتعين استثمارها لفتح آفاق التنمية. وقد شدد جميع المتدخلين على ضرورة الالتزام بعمل مستعجل ومشترك، بهدف إيجاد إجابات استباقية ومبكرة توفر للحكومات امتيازات استراتيجية لتعزيز الصمود الوطني واستشراف المستقبل.

وعلى هامش المؤتمر، قام رئيس الهيئة، السيد محمد بشير الراشدي، بعقد لقاءات مع رؤساء الهيئات المماثلة وذلك بهدف تعزيز التعاون مع هذه الهيئات، بما في ذلك جهاز الإمارات للمحاسبة ورئيس هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية.

[الحدث] لقاءات ثنائية

[7/7]

اللجنة الوطنية المستقلة للوقاية من الرشوة ومكافحتها - جمهورية جيبوتي - في زيارة للهيئة

الرباط، من 04 إلى 06 مارس 2024

استقبل السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، يوم الإثنين 4 مارس 2024، وفدًا من اللجنة الوطنية المستقلة للوقاية من الرشوة ومكافحتها من جمهورية جيبوتي، الذي حل في زيارة رسمية للمغرب من 4 إلى 6 مارس 2024، برئاسة السيدة بدرية زكريا الشيخ إبراهيم، رئيسة اللجنة.

تهدف هذه الزيارة إلى تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها واللجنة الوطنية المستقلة للوقاية من الرشوة ومكافحتها من خلال تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في مجال الوقاية من الرشوة ومكافحتها.

تناول اللقاء بين الطرفين مناقشة المهام المنوطة بكلتا المؤسستين وتبادل التجارب في مجال مكافحة الفساد.

وقد تم تنظيم ورشات عمل من طرف أقطاب الهيئة لتقديم وتقاسم مختلف الأبعاد المؤطِّرة لعمل الهيئة.

وتم تنظيم لقاءات للوفد الجيبوتي مع مؤسسات مغربية أخرى معنية بمكافحة الفساد، وهي رئاسة النيابة العامة، والمجلس الأعلى للحسابات، ومؤسسة الوسيط، ومجلس المنافسة، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

[مستجدات] التعاون متعدد الأطراف

إعادة انتخاب المغرب نائبا لرئيس شبكة سلطات الوقاية من الفساد

11 مارس 2024

شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في الجمع العام المنعقد يوم 11 مارس 2024، بهدف انتخاب المكتب التنفيذي لشبكة سلطات الوقاية من الفساد التابعة لمجلس أوروبا، برسم سنة 2024. وقد تم انتخاب الوكالة الفرنسية لمحاربة الفساد على رأس الشبكة، بينما تم انتخاب الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومكتب المراقب العام لجمهورية الإكوادور واللجنة الفلسطينية لمحاربة الفساد نوابا للرئيس.

الأنشطة الاجتماعية للهيئة وجمعية الأعمال الاجتماعية برسم الربع الأول من سنة 2024

نظمت جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها يوما تواصليا وترفيهيا لفائدة الموظفين، بهدف تعزيز الانسجام والتواصل والتعاون فيما بينهم وكذا تسهيل اندماج الموظفين الجدد بالهيئة.

احتفت الهيئة الوطنية باليوم العالمي لحقوق المرأة يوم الجمعة 8 مارس 2024، وكانت هذه فرصة لتقدير جهود و إنجازات النساء الموظفات بالهيئة والتحسيس بأهمية المساواة وتولي المرأة للمسؤولية في محاربة الفساد.

[الهيئة في المنابر الإعلامية]

يتحدثون عنا

[بالأرقام] حضور الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في وسائل الإعلام والمنابر الصحافية خلال شهري يناير وفبراير 2024

677 مقالا صحفيا ذكرت فيه الهيئة
- 450 في يناير
- 227 في فبراير

332 وسيلة إعلامية
- 222 في يناير
- 110 في فبراير

المعدل كل يوم: 12 إصدار
- 15 في يناير
- 8 في فبراير

جمهور المنابر التي غطت حضور الهيئة في ندوتي كلية عين الشق والمحمدية

19.4 مليون